P-ISSN: 2170-1040 | **مجلة دفاتر اقتصادية** | **E-ISSN:** 2602-5426
المجلد: 14 – **العدد:**01 (2023)، ص: 362-382

تحديد أثر البرامج التنموية في معالجة ظاهرة البطالة في الجزائر (1990-2021)
دراسة قياسية باستخدام نموذج (VECM)

Determining the impact of development programs in addressing unemployment (2021-1990) in Algeria
Econometric Study Using VECM Model

عمار بوشالي
جامعة معسكر (الجزائر)، bouchaliomar16@univ-mascara.dz

تاريخ الاستلام: 2023/02/06 **تاريخ القبول:** 2023/04/27 **تاريخ النشر:** 2023/05/20

ملخص:
تهدف هذه الدراســـة إلى الوقوف على مدى فعالية البرامج التنموية التي تم اعتمادها في الجزائر خلال الفترة (1990-2021) في التخفيف من حدة البطالة، وللإجابة على الإشكالية الأساسية لهذه الدراسة تضمنت دراسة تحليلية واخرى قياسية تم الاعتماد فيها على اختبار السببية لغرانجر بالإضافة إلى تبني النموذج الشعاعي لتصحيح الخطأ الموجه للكشف عن مدى فعالية هذه البرامج في المدى الطويل. وقد توصلنا من خلال الدراسة التحليلية إلى نتيجة أساسية مفادها أن مشكلة البطالة هيكلية في الجزائر، فانخفاض معدل البطالة خلال فترة تطبيق هذه البرامج لا يعكس حقيقة النجاح في علاج مشكلة البطالة فمعظم المناصب التي تم توفيرها هي مناصب مؤقتة وقابلة لزوال و سوف تخلق لنا مستقبلاً ما يعرف بالبطالة المؤجلة، أما الدراسة القياسية فقد اثبتت عدم فعالية هذه البرامج على المدى الطويل.

كلمات مفتاحية: البرامج التنموية، الانفاق العام، البطالة، نموذج (VECM)
تصنيف JEL: E24 ,H50, C18

Abstract:
This study aims to highlight the effectiveness of development programs adopted in Algeria during the period 1990 to 2021, To answer the essential problem of this study, it included an analytic study and an econometric one based on the Granger causality test in addition to the adoption of the oriented error correction model in order to detect the effectiveness of these programs in the long run. Thanks to the analytic study, we have achieved the essential result that the unemployment problem is structural in Algeria, because the low unemployment rate during the period of application of these programs does not reflect the reality of success in dealing with the unemployment problem. Indeed, most of the jobs provided are temporary and likely to disappear, and what is commonly called deferred unemployment will be created in the future, While the econometric study proved the ineffectiveness of these programs in the long run.

Keywords: development programs, public expenditures, unemployment, VECM model.
JEL Classification: E24, H50, C18

1- مقدمة:

تعتبر البطالة من أهم المشاكل التي تواجه اقتصاديات الدول حيث تدل على وجود اختلالات اقتصادية ينتج عنها عدة مشاكل، على اختلاف مستويات تقدمها وأنظمتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسة، فلم تعد هذه المشكلة مقتصرة على البلدان النامية فحسب، بل أصبحت أحد أخطر مشكلات الدول المتقدمة، وزيادة على ذلك تحمل بين طياتها بذور انفجارات سياسية واقتصادية واجتماعية خاصة بعد تفاقم حدتها في كل دول العالم المعاصر، ببلوغ عدد العاطلين عن العمل كلياً أو جزئياً حوالي المليار نسمة، موزعين بنسبة متفاوتة حسب اختلاف النظام الاقتصادي والسياسي لكل دولة.

ولا تنفرد الجزائر وحدها في المعاناة من آثار هذه المشكلة، بل إن كثيراً من المجتمعات في هذا العصر تعاني من مشكل البطالة. إذ انها تبدوا شبحاً مخيفاً يهدد الأفراد والمؤسسات و الدول بكثير من القلق النفسي والتدهور الاقتصادي والإفلاس على مستوى الفرد والجماعة، ويمثل الاقتصاد الجزائري نموذجاً مصغراً للدول التي طبقت برامج تنموية كنتيجة للأزمات الاقتصادية التي تعرضت لها في نهاية عقد الثمانينات والتسعينات من القرن العشرين، حيث تحمل الاقتصاد الجزائري في تلك الفترة مشكلات اقتصادية، والتي تمثلت مظاهرها في زيادة المديونية الخارجية، ونقص احتياطاتها من العملة الصعبة، وتفاقم العجز في الميزان التجاري وميزان المدفوعات، القت هذه الازمات بضلالها على البنيان الاجتماعي ومن بينها تفاقم مشكلة البطالة .

وقد مرت ظاهرت البطالة في الجزائر بعدة تغيرات خلال الفترة(1990-2010)، حيث عرفت ارتفاعاً كبيراً في سنوات التسعينات، اذ تجاوزت 29% سنة 1999 لتعاود الانخفاض في سنة 2000 لتصل في نهاية 2010 إلى حدود 10.2% وبطبيعة الحال هذا الانخفاض الكبير الذي حدث خلال عشر سنوات لم يأت من فراغ، بل نتيجة انتهاج برامج تنموية وكان ذلك منذ 2001 وخصوصاً بعد تعافي أسعار النفط مع نهاية التسعينات، وخروج البلاد من الاضطرابات الأمنية، اذ عرفت تغيرا في مجموعة عديدة من العوامل خلال هذه الفترة كانت سبباً في حدوث هذا الانخفاض ، حيث انتهجت سياسة جديدة ذات توجه كنزي تعتمد بشكل أساسي على التوسع في الإنفاق العام وتجسد هذا عبر تبنيها برامج اقتصادية ضخمة من حيث الموارد المالية التي خصصت لها ، تمثلت أساساً في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) ، البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009)، برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014) والبرنامج التنموي جديد (2019-2030)، وقد سعت من خلال هذه البرامج إلى تدارك التأخر في التنمية الموروث عن الأزمة الاقتصادية المالية ، السياسية والأمنية التي مرت بها البلاد سابقاً من خلال بعث حركية الاستثمار من جديد الذي من المفترض أن يحقق معدلات نمو اقتصادي أعلى يمكن لها استيعاب معدلات البطالة، واسترجاع توازناتها الاقتصادية الداخلية والخارجية، وزيادة معدلات النمو وتحسين مستوى معيشة السكان والتهيؤ لاندماج اقتصادها في الاقتصاد العالمي، وهذا ما يتطلب ضرورة تحليل كل سياسة تنموية وإظهار دورها في التقليص من البطالة خلال الفترة (1990-2021)، وهذا ما سنتناوله في هذه الدراسة .

1.1 مشكلة الدراسة:

إن العجز عن توفير فرص عمل لطالبيه من جهة،و التزايد السكاني وانخفاض مستوى الأجور من جهة أخرى يضعف السوق الداخلية ويسبب ركود اقتصادي ويضعف فرص الاستثمار، لذا فإن معالجة مشكلة البطالة لا يتم الا عن طريق زيادة الاستثمار وتنشيط الدورة الاقتصادية، من خلال رفع الاقتصاد الوطني بمجموعة من المشاريع المتنوعة وعدم الاعتماد على

قطاع معين سواء كان عام أو خاص، وبالتالي فإن أهمية هذه الدراسة تكمن في دراسة مدى تأثير البرامج التنموية المعتمدة في الفترة 1990- 2021 على ظاهرة البطالة في الجزائر.

و بناء على ما سبق يمكن صياغة إشكالية الدراسة كما يلي:

إلى أي مدى ساهمت البرامج التنموية المعتمدة خلال الفترة (1990-2021) في معالجة ظاهرة البطالة في الجزائر؟

وللإجابة عن هذه الإشكالية تم طرح الأسئلة التالية:

-هل يعكس انخفاض معدل البطالة في الجزائر نجاعة البرامج التنموية؟

-ماهي حقيقة وضعية البطالة في الجزائر بعيداً عن أرقام الحكومة والأرقام التي تصدرها الجهات الرسمية؟

-ما هو اتجاه العلاقة بين معدل البطالة والمتغيرات الاقتصادية التي تعبر عن البرامج التنموية للحكومة؟

-كيف تؤثر هذه السياسات التنموية على معالجة ظاهرة البطالة في الجزائر؟

-هل ساهمت برامج الحكومة في الحد من ظاهرة البطالة خلال الفترة (2001-2021) بما هو مخطط لها فعلاً؟

3.1 فرضيات الدراسة:

لمعالجة إشكالية الدراسة والاجابة عن مختلف التساؤلات الفرعية تم وضع الفرضية التالية:

-للبرامج التنموية دور رئيسي وفعال في خفض معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (1990-2021)

4.1 أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة بشكل خاص إلى تحديد الآثار المترتبة عن البرامج التنموية على ظاهرة البطالة، كما تهدف أيضا إلى تحقيق الأهداف الفرعية التالية:

-تحليل واقع البطالة قبل وبعد تطبيق البرامج التنموية للفترة (1990-2021) وذلك من أجل الوقوف على مدى نجاعة هذه البرامج في معالجة هذه الظاهرة، خاصة في السنوات الأخيرة نظراً للارتفاع الملحوظ في معدلاتها وفق التقرير السنوي لسنة 2021 (13,4%).

-دراسة خصوصية ظاهرة البطالة في الجزائر من خلال تحليل هذه ظاهرة بالاعتماد على أحدث البيانات الرسمية.

-إظهار أهم الاتجاهات الحديثة في سياسة الحكومة الجزائرية لحل مشكلة البطالة.

5.1 أهمية الدراسة:

تُعد دراسة تأثير البرامج التنموية على معالجة ظاهرة البطالة في الجزائر من الدراسات التي لها أهميتها على المستويين العلمي والعملي، حيث تكمن أهمية هذه الدراسة فيما يلي:

-دراسة العلاقة بين البطالةو السياسات التنموية في الجزائر له أهميته العلمية لأنه سوف يوضح أثر هذه البرامج على البطالة ويمكن من الحكم على نجاح أو فشل هذه البرامج في إيجاد الحلول المناسبة لهذه الظاهرة.

-ما ستسفر عنه هذه الدراسة من نتائج، يعد وسيلة من وسائل رسم سياسات الإصلاح الاقتصادي الخاص بمعالجة ظاهرة البطالة في الجزائر.

6.1 حدود الدراسة: وتشمل

- **الحدود المكانية:** طبقت هذه الدراسة في الجزائر.
- **الحدود الزمنية:** تم تطبيق الدراسة خلال الفترة (1990-2021).

7.1 منهج الدراسة: استخدم في هذه الدراسة المنهجان التاليان:

الأول: منهج وصفي وذلك بتوضيح الأسس والإطار النظري للمفاهيم المرتبطة بالدراسة.

الثاني: منهج تجريبي الذي تعتمده الدراسات الكمية في العلوم الاقتصادية من أجل تحديد طبيعة العلاقة بين البطالة وبعض المتغيرات الاقتصادية.

8.1 الدارسات السابقة:

- رسالة ماجستير (اليرموك،2007) للباحثة عائشة حسن فرعوش تحت عنوان: **مشاريع التشغيل ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية**، تناولت فيها أهمية المشاريع الصغيرة في خلق فرص عمل جديدة وخلصت الدراسة إلى أنه لا بد من توفير الرعاية التامة لهذه المشاريع حتى تنجح في أداء مهمتها التنموية.
- دراسة تحليلية (الجزائر،2020) للباحث أحمد حنيش تحت عنوان: **أثر تطبيق البرامج التنموية على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر (2001-2018)**، تعرض فيها الباحث إلى مضمون البرامج التنموية وتحليل أثر هذه البرامج على الانفاق العام، البطالة، النمو الاقتصادي والتضخم، توصلت الدراسة إلى وجود نمو مستمر في النفقات العامة، أما بالنسبة لمعدلات البطالة فقد شهدت انخفاضاً نسبياً بسبب مناصب الشغل المؤقتة، أما معدل النمو الاقتصادي والتضخم فلم يكونا في مستوى التطلعات بسبب تراجع نمو قطاع المحروقات وتزايد الانفاق العام.
- دراسة تحليلية (الجزائر،2020) للباحثة هدى بن محمد تحت عنوان: **عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة (2001-2019)**، حاولت فيها الباحثة القيام بعرض شامل لمختلف البرامج التنموية التي تبنتها الحكومة الجزائرية في مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، وتوصلت الباحثة إلى أن هذه البرامج قد حققت نتائج إيجابية في مختلف المجالات إلا أنها تبقى تفتقر للفعالية لاعتمادها المفرط على عائدات المحروقات المعرضة للصدمات من فترة لأخرى.
- أطروحة دكتوراه (الجزائر،2006) للباحث بوصافي كمال تحت عنوان: **حدود البطالة الظرفية والبطالة البنيوية في الجزائر خلال المرحلة الانتقالية**، حاول فيها الباحث التطرق إلى البطالة التي قد تنتج عن الإصلاحات الاقتصادية التي اتبعتها الجزائر وبالأخص إصلاحات التعديل الهيكلي.

إن هذه الدراسات ورغم تنوعها في دراسة البرامج التنموية، إلا أن دراستنا تتميز عن نظيراتها بكونها تركز أساساً على دراسة أثر تلك البرامج في تخفيض ظاهرة البطالة وهذا بالاعتماد على تقييم تلك البرامج في الفترة (1990-2021) من جهة، ومن جهة أخرى محاولة قياس هذا الأثر على المديين القصير والطويل بالاعتماد على نموذج أشعة تصحيح الخطأ الموجه (VECM).

2. الإطار النظري للدراسة:

1.2 نظرة تاريخية لسياسة الجزائر في التصدي لمشكلة البطالة خلال الفترة (1990-2000):

بعدما تفاقمت مشكلة البطالة في الجزائر وتجاوزت معدلاتها المعقولة، وخصوصاً في فترة التسعينات، كان لزاماً على الحكومة الجزائرية أن تتدخل بطرق شتى، حيث انتهجت الحكومة الجزائرية مجموعة من الآليات بُغية الحد من ظاهرة البطالة وتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية، و هذا من خلال خلق مناصب شغل جديدة وإعادة إدماج العمال المسرحين من المؤسسات العمومية بالتالي تخفيض نسبة البطالة خاصة بعد عمليات الخوصصة في إطار التعديلات الهيكلية، إلى جانب اعتمادها لبرامج تنموية كبرنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) الذي رصدت له الدولة موارد مالية هامة (7

مليار دولار)، وجهت للبنية الأساسية والقطاعات الاجتماعية المختلفة، خصص منها غلاف مالي يقدر ب 16 مليار دينار جزائري للشغل والحماية الاجتماعية وهذا لتجاوز الاختلال الكبير في سوق الشغل. لقد كان لهذا البرنامج آثار إيجابية على ظاهرة البطالة، حيث تراجعت من 27.3 %مع بداية البرنامج أي سنة 2001 إلى مستوى 17.7% سنة 2004. (محمد ع.، 2011، صفحة 147)

1.1.2 الأشغال ذات المنفعة العامة وذات الاستعمال المكثف لليد العاملة :أنشأ هذا الجهاز سنة 1997 وبدأ تطبيقه مع سنة 2000 يهدف إلى المعالجة الاقتصادية للبطالة خاصة بطالة الشباب والمساعدة الاجتماعية لفئات المجتمع الضعيف وفي هذا الإطار تعمل برامج الأشغال ذات المنفعة العامةو الاستعمال المكثف لليد العاملة على إنشاء عدد كبير من مناصب شغل المؤقتة، من خلال تنظيم ورشات عمل تخص العناية بشبكات الطرق والري والمحافظة على البيئة والطرقات، وتتميز هذه الأشغال بنشاطات بسيطة لا تستدعي مستوى عال من التقنية ولا معدات ضخمة، وتبلغ القيمة القصوى لهذه الأشغال ثلاثة ملايين دينار تنفذ عن طريق ورشات مقترحة من خلال مصالح تقنية وزارية غير مركزية والمعنية بهذه الأشغال، ويأخذ التقسيم الجغرافي بعين الاعتبار المناطق التي تكون البطالة فيها هامة . وتم تطبيق برنامج الأشغال ذات المنفعة العامة وذات الاستعمال المكثف لليد العاملة على مرحلتين:

المرحلة الأولى: المرحلة النموذجية التي تم الشروع فيها سنة 1997 وانتهت سنة 2000، وقام البنك الدولي لإعادة الإنشاء والتعمير بتمويل هذا البرنامج من خلال قرض خارجي قيمته 50 مليون دولار، أي ما يعادل 4.13 مليار دينار، لـ 3846 ورشة ما يعادل 1.075.958 دينار جزائري لكل ورشة، أي ما يعادل ثلث المسموح به. وتخص المشاريع الميادين الكبيرة المستعملة لليد العاملة: الأشغال العمومية (الطرقات) 42,2 %، الزراعة والري 30 %، منشآت الري الصغرى 24,3 %، أشغال التهيئة العمرانية 3,5 %، وخلال هذه المرحلة أدت الأشغال ذات المنفعة العامة وذات الاستعمال المكثف لليد العاملة إلى تشغيل 140 ألف شخص (حوالي 36 شخص لكل ورشة)، حيث تم إنشاء 42 ألف منصب شغل دائم، وقدرت تكلفة منصب الشغل الواحد حوالي 99 ألف دج.

المرحلة الثانية: توافقت هذه المرحلة مع إطلاق مخطط الانتعاش الاقتصادي الممتد من سنة 2000 إلى سنة 2004، وفي هذا الصدد استفادت وكالة التنمية الاجتماعية من غلاف مالي تكميلي قدره 9 مليار دينار لإنشاء حوالي 22 ألف منصب شغل ثابت سنوياً باعتبارها الوكالة المسيرة لهذا البرنامج. ولهذا الغرض خصص غلاف مالي قدره 2.8 مليار دينار سنة 2001، قامت وكالة التنمية الاجتماعية بمنح 1.8 مليار دينار، ومنح برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي مليار دينار، ويقدر متوسط تكلفة إنشاء منصب شغل 188.406 دج سنويا أو 9.034 دج شهريا تمثل أساساً الأجر. وفيما يخص مواصفات الأشخاص الذين تم إدراجهم في هذا الجهاز نذكر ما يلي: (سلمان، 2010، صفحة 169).

- ثلثي الأشخاص الموظفين تتراوح أعمارهم ما بين 18 و30 سنة.
- 60% من الأشخاص الموظفين يعانون من البطالة منذ أكثر من سنة وعملوا في قطاع البناء والأشغال العمومية، الذي عانى من تسريح العمال، أما الباقي فهم يبحثون عن العمل لأول مرة، و50% منهم يبحثون عن العمل منذ أكثر من سنتين.
- المتقبلين للعمل فهم صغار السن حيث نجد أن 70% منهم لم يبلغ سن الأربعين، وأكثر من ذلك تبلغ نسبة الأشخاص الذين شغلوا تلك الوظائف من قبل حوالي 55% ومن بين المتقبلين للعمل في الورشات 20% منهم

بحوزتهم شهادة جامعية. ومنه يمكن القول بأن هذا الجهاز قد نجح نسبياً في توفير مناصب شغل مؤقتة، بتكلفة زهيدة بفضل استخدام نسبة ضئيلة للمواد والمعدات، وكثافة عالية لليد العاملة.

2.1.2 إنشاء الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة: أنشأ الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة سنة 1994 وقد كانت مهمته الرئيسية هي التكفل بالأشخاص المسرحين من العمل لأسباب اقتصادية، فهو يعمل على إعادة إدماجهم في العمل، وذلك من خلال المنحة المقدمة للبطالين مع البحث عن الشغل الذي يتكفل به مركز البحث عن الشغل التابع للصندوق. وقد سمح هذا الجهاز بالاحتفاظ بـ 1837 منصب شغل، وبموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-01 المؤرخ في 03 جانفي 2004 المتمم للمرسوم التنفيذي رقم 94-188 المؤرخ في 06 جويلية 1994 تم إدخال تدابير جديدة حول مهام الصندوق منها إمكانية المشاركة في تمويل إنشاء نشاطات السلع والخدمات من طرف المستثمرين العاطلين عن العمل الذين تتراوح أعمارهم بين 35 إلى 50 سنة من أجل إنشاء مؤسسات مصغرة وخلق مناصب عمل، وتبلغ القيمة القصوى للاستثمارات المتوقعة ضمن هذا النص 5 مليون دج. ومن مزايا هذا الصندوق أنه يمنح الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة بالنسبة للتجهيزات والخدمات الداخلة في إنجاز الاستثمارات، الإعفاء من الضريبة عن الدخل الإجمالي بعد 3 سنوات من الاستغلال، الإعفاء من الرسم على النشاط المهني.

3.1.2 برنامج عقود ما قبل التشغيل: تعتبر سياسة التشغيل من التصورات والحلول التي تعتمدها السلطات العمومية كإجراء استثنائي لتصحيح الاختلالات الظرفية المرتبطة بأحوال السوق، والتي تكون في المقام الأول متجانسة ومنسجمة مع السياسة الاقتصادية العامة وتراعي التوازنات الكلية للنمو وسياسية التشغيل. (بيرش، 2014، صفحة 12) .

اعتمدت الحكومة الجزائرية في هذه الفترة على ادراج برنامج عقود ما قبل التشغيل ، وهو برنامج يهدف إلى تعزيز الإدماج المهني للشباب الطالبين للوظائف لأول مرة والحاملين لشهادات جامعية، يقوم الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب بتمويل جهاز عقود ما قبل التشغيل باعتباره جهاز الإدماج المهني للشباب، وتقوم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بتسيير هذا الجهاز ويخص برنامج عقود ما قبل تشغيل الشباب الذين تفوق أعمارهم 19 سنة والحائزين على شهادة التعليم العالي أو شهادة تقني سامي محصلة من المعاهد الوطنية للتكوين، ويتم تمويل عقود ما قبل التشغيل من طرف حساب الخزينة الخاص الذي يهدف إلى دعم تشغيل الشباب . ويغطي قيمة الأجور الخام المحددة كما يلي:

يتقاضى الحائزون على شهادات جامعية 6000 دج شهريا بالنسبة لـ 12 شهرا الأولى و4500 دج عند تمديد الفترة التي لا تتجاوز 6 أشهر، وتم رفع المنحة إلى مستوى 8000 دج شهريا. يتقاضى التقنيون السامون 4500 دج شهريا خلا 12 شهرا الأولى و3000 دج عند تمديد الفترة، وتم رفعها إلى مستوى 6000دج شهريا.

إن الإجراءات المتخذة لتخفيف ضغوط سوق العمل في الجزائر تدخل في إطار اجتماعي تضامني من خلال منحة التشغيل هذه، والتي رغم أهميتها مقارنة بالظروف التي عرفتها الجزائر المتسمة بطابع غير متوازن من حيث غلق المؤسسات وتسريح العمال إلا أنها في عمومها ظهرت عاجزة وغير دائمة إضافة إلى أن الدولة أنفقت عليها مبالغ طائلة في الوقت الذي ما تزال فيه البطالة تشكل تحدي اجتماعي كبير للاقتصاد الجزائري.

إن هذه التدابير فضلاً عن آثارها السلبية غير المباشرة على طلب العمالة من ثم زيادة نسبة البطالة ، أسهمت بصفة مباشرة في زيادة الاختلالات في سوق الشغل المختل أصلاً، بفعل اعتماد قوانين عمل جديدة أكثر مرونة تنسجم مع طبيعة الإصلاحات الجارية، إذ أصبح في إمكان المؤسسات التي تعاني من ضائقة مالية تسريح العمال بشكل طوعي أو إجباري أو إحالتهم على التقاعد المسبق، (عبد الباقي، 2012، صفحة 260)، حيث تؤكد البيانات الرقمية المتاحة خلال فترة

البرنامج أنه تم إحالة 264 ألف عامل على التقاعد المسبق وتسجيل 50.700 حالة تسريح طوعي وأكثر من 100 حالة بطالة تقنية تضاف إلى 519 ألف حالة تسريح إجباري، بفعل حل وتصفية 985 مؤسسة عاجزة، منها 633 مؤسسة محلية و268 مؤسسة عمومية و85 مؤسسة خاصة. (حتحاتي ، 2011، صفحة 141)

2.2 تقييم البرامج التنموية المعتمدة من طرف الحكومة للتخفيف من حدة البطالة (2001-2019):

بعكس الفترة السابقة، تميزت هذه الفترة بانخفاض تدريجي ملحوظ في معدلات البطالة، حيث انتقل معدل هذه الأخيرة من 29.8% سنة 2000 إلى10.6 % سنة 2009، وانخفض عدد البطالين من 2.44 مليون بطال سنة 2000 إلى ما يقارب 1.151مليون بطال ، ويرجع هذا التحسن في معدلات البطالة أساساً إلى تحسن الوضعية الأمنية والسياسية مع بداية سنة 2000، وهذا ما سهل وساعد في اطلاق برامج تنموية (اصلاح اقتصادي)، والتي كان من أهمها برنامج الإنعاش الاقتصادي للفترة (2001-2004)، وبرنامج دعم النمو للفترة 2005-2009، وبرنامج توطيد النمو الاقتصادي للفترة(2010-2015) والبرنامج الخماسي لتوطيد النمو الاقتصادي للفترة (2015-2019).

1.2.2 تقييم برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (PCSC) للفترة (2001-2004): سُمي بالمخطط الثلاثي (2001-2004) وهو عبارة عن برنامج استثمارات عمومية ويعتبر أهم برنامج على الإطلاق خصص له غلاف مالي قدر بـ 525 مليار دينار (حوالي 7 ملايير دولار)، ليصبح فيما بعد غلافه المالي النهائي 1.216 مليار دينار (حوالي 16 مليار دولار) وهذا بعد إضافة مشاريع جديدة له وإعادة تقييم المشاريع المبرمجة سابقاً، وقد وجه هذا المبلغ بشكل أساسي إلى العمليات والمشاريع الخاصة بدعم المؤسسات والنشاطات الإنتاجية الفلاحية، تقوية الخدمات العمومية في المجالات الكبرى (الري، النقل، الهياكل القاعدية)، تحسين الإطار المعيشي للسكان بالإضافة إلى دعم التنمية المحلية وتنمية الموارد البشرية.(مسعى، 2012، صفحة 147).

وقد جاء هذا البرنامج في تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2001 وتزامنت عملياته مع سلسلة من الإجراءات الخاصة بالإصلاحات المؤسساتية ودعم المؤسسات الإنتاجية الوطنية. تم توزيع هذا البرنامج على 4 قطاعات رئيسية كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول (01) رقم: مخطط الإنعاش الاقتصادي 2001-2004

القطاعات	المجموع (مليار دج)	النسبة
أشغال كبرى وهياكل قاعدية	210.5	40.1
تنمية محلية وبشرية	204.2	38.9
دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري	65.3	12.4
دعم الإصلاحات	45	8.6
المجموع	525	100

Source : *nations unies,.* ***Rapport national Algérien pour le Sommet Mondial du Développement Durable, Johannesburg****,2002,pp* ***:36-37***

يظهر من خلال هذا الجدول رقم 1 أن برنامج الإنعاش الاقتصادي قد خصص أكبر حصة لقطاع الأشغال العمومية بنسبة 40%، ذلك لأنه يعمل على توفير مناصب شغل في المدى القصير، ويعمل على توفير البنية التحتية الملائمة لنهوض القطاع الخاص وإنعاش المؤسسات الإنتاجية الوطنية، كما يلاحظ كذلك استحواذ قطاعات الأشغال الكبرى والتنمية المحلية والفلاحة والصيد لوحدها على استثمارات تصل إلى أكثر من 388 مليار دج، أي نسبة 74% تقريباً من الغلاف المالي، أما الباقي فقد وزع على القطاعات الموجهة لدعم الإصلاحات والموارد البشرية.

ساهم هذا المخطط في امتصاص البطالة منذ انطلاقه بخلق 751.812 منصب شغل منها 464.930 منصب دائم و292.882 منصب مؤقت، كما استفادت الشركات الخاصة بشكل معتبر حيث بلغت حصيلة هذا البرنامج 22.400 مؤسسة مع نهاية جوان 2004 منها 96% مؤسسة خاصة، وهذا العدد يفوق عدد مناصب الشغل التي كانت متوقعة من هذا البرنامج خلال الفترة (2001-2004) والمقدرة بـ 713.150 منصب شغل، وبالتالي هذا البرنامج حقق أهدافه في مجال التشغيل بزيادة قدرها 38.662 منصب شغل عن المتوقع. (عقون، 2010، صفحة 69)

لكن ما يلاحظ هو أن تلك المناصب معروضة للزوال لأنها مناصب غير منتجة وهي ناتجة عن السياسة الانفاقية التوسعية المتخذة من أجل تحفيز النمو الاقتصادي، والذي يُفهم أن هذا التوسع كان يعمل على إعادة الاعمار على العمالة الوافدة والتي تميزت بتدني تكاليفها مما أعطى ميزة تنافسية نسبية لمناخ الأعمال، وبدورها تتحول الأجور التي يتقاضاها العمال إلى قوة طلب فعالة على السلع والخدمات (بيرش، 2014، صفحة 12)، لكن بقاؤها مرهون بالاستمرار في الانفاق على القطاعات السابقة الذكر.

2.2.2 تقييم البرنامج التكميلي لدعم النمو للفترة (2005-2009): اعتمد هذا البرنامج التكميلي لدعم النمو في إطار مواصلة وتيرة إنجاز المشاريع التي سبق إقرارها وتنفيذها في إطار مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة (2001-2004) حيث بلغت قيمته المالية 4202.7 مليار دج، أي ما يعادل 55 مليار دولار ، وهو ما يمثل أكثر من سبعة أضعاف حجم المخصصات المالية لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) (7.3 مليار دولار امريكي) ، وقد جاء هذا البرنامج لتحقيق جملة من الأهداف من بينها تطوير الموارد البشرية والبنى التحتية مع تحسين مستوى النمو الاقتصادي، وتحسين معيشة الأفراد والخدمات العامة. (سلمان، 2010، صفحة 173)

الجدير بالإشارة، أن الغلاف المالي للبرنامج التكميلي لدعم النمو والمقدر بـ 4203 مليار دينار جزائري كما سبقت الإشارة إليه ما فتئ أن تضاعف، ليتجاوز 8.705 مليار جزائري أي نحو 144 مليار دولار أمريكي.

الجدول (02): تطور رخص البرامج واعتمادات الدفع للبرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009

السنوات	الباقي لإنجاز PSRE	رخص البرامج الابتدائية PCSC	برامج ولايات الجنوب	برنامج ولايات الهضاب العليا	مخصصات الحسابات الخاصة للخزينة	مجموع رخص برامج PCSC	اعتمادات الدفع
2004	1071	-	-	-	-	1071	-
2005	-	1273	-	-	227	1500	862
2006	-	3341	250	277	304	417	1979
2007	-	260	182	391	244	1077	2238
2008	-	260	-	-	205	465	2299
2009	-	260	-	-	160	420	1327
المجموع	-	**5394**	**432**	**668**	**1140**	**8705**	**8705**

Source : *la banque mondiale,* ***à la recherche d'un investissement publique de qualité. une revue des dépenses publique****, Volume 1,2005 , p :* 2**.**

من نتائج تطبيق هذا البرنامج انخفاض في معدلات البطالة من 15.3% إلى 10.2% لكن هذا ليس بالشيء المتوقع وهو استحداث 2 مليون منصب عمل، وهذا راجع لتحسن أسعار النفط في الأسواق العالمية ما أثر في تحسن المقدرة التمويلية للخزينة العمومية، حيث ساعدها ذلك على تنفيذ البرامج الاقتصادية دون اللجوء إلى الاقتراض والمديونية، وكل هذا عمل بطريقة مباشرة وغير مباشرة على تنشيط القطاعات الاقتصادية، ومن ثم تحسن المؤشرات الأساسية للاقتصاد

الجزائري، والتي من أهمها معدلات البطالة. لكن الشيء الذي يجب أن نوضحه هنا هو أن الزيادة التي حصلت في التشغيل والتي كانت سبباً في انخفاض البطالة في هذه السنوات هي في غالبيتها عبارة عن عقود مؤقتة، وهذا ما تم ملاحظته عند تحليل توزيع العمالة، ما يقتضي عدم الاطمئنان كثيراً إلى هذا التحسن، خصوصاً بعد بروز أزمة الرهن العقاري التي أثرت على هذه البرامج بشكل واضح من سنة 2008 إلى سنة 2009 بسبب تراجع أسعار النفط من 87.33 دولار إلى 39.74دولار (علة و يحي، 2022، صفحة 413). وهذا راجع إلى الاعتماد على سياسات ظرفية مرهونة بعوامل متغيرة وغير مستقرة كادت أن تؤدي بالظاهرة محل الدراسة بعدة فترة زمنية للعودة إلى نقطة الصفر، فلا بد من العمل على محاربة البطالة بالآليات والسياسات الحقيقية التي تعمل على المدى الطويل.

3.2.2 تقييم برنامج توطيد النمو الاقتصادي للفترة (2010-2014) في تخفيض معدل البطالة: جاء برنامج توطيد النمو الاقتصادي أو المخطط الخماسي(2010-2014) كثالث برنامج انفاقي عام، من أجل مواصلة تطبيق سياسة دعم وتحفيز الطلب الكلي التي تم الشروع فيها منذ سنة 2001 بهدف مواصلة وتيرة دعم النمو الاقتصادي، حيث قدرت قيمته المالية بما يقارب 21.214 مليار دج، أي ما يعادل حوالي 286 مليار دولار، منها ما قيمته 130 مليار دولار خاصة باستكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها و155 مليار دولار موجهة لإطلاق وتجسيد مشاريع جديدة للفترة الممتدة من 2010 إلى غاية 2014. (شليحي و بن موفق، 2019، صفحة 104)

وقد ارتكز هذا البرنامج بالأساس على المحاور الرئيسية التالية:

الجدول (3): تقييم برنامج توطيد النمو الاقتصادي للفترة (2010-2014) في تخفيض معدل البطالة

المحور	المبالغ (مليار دج)	المحور	المبالغ (مليار دج)	المحور	المبالغ
التنمية البشرية	10.122	التنمية الاقتصادية	1.566	تحسين الخدمة العمومية	1.666
المنشآت الأساسية	6.448	مكافحة البطالة	360	البحث العلمي وتكنولوجيا الاتصال	250
المجموع الكلي	16.570		21.214		1.916

المصدر: مجلس الوزراء، **تقرير حول برنامج التنمية الخماسي** 2010-2014، ماي 2010، ص ص02 - 23

من خلال الجدول السابق يتبين لنا أن الدولة خصصت ما نسبته 1.7% أي 360 مليار دج موزعة على نحو 150مليار لدعم إدماج حاملي شهادات التعليم العالي والتكوين المهني، و210 مليار دج لدعم برامج التكوين والتأهيل والتشغيل المؤقت واستطاعت بعد 4 سنوات من تبني هذا البرنامج تحقيق انخفاض نسبة البطالة من 10% إلى 9.8% سنة 2013، بعد استحداث 1.935.031 منصب شغل منها 1.538.235 منصب شغل عن طريق التوظيف في الإدارات وفي مختلف القطاعات الاقتصادية، كما تم استحداث 396.796 منصب معادل لمناصب عمل دائمة في إطار أشغال المنفعة العامة وذات اليد العاملة الكثيفة، في حين وصل عدد العاطلين عن العمل في أفريل 2014 إلى 1.151.000 شخص بمعدل 10.6%.

إن هذا البرنامج ساهم في التخفيف من حدة البطالة لكن لم يكن وفق التوقعات، أما مناصب الشغل كانت مزيجاً بين المناصب الدائمة والمؤقتة في حدود 1% خلال هذه الفترة وهي نسبة ضعيفة جداً إذا ما قورنت بحجم الاستثمارات والمبالغ المالية المرصودة لذلك والتي كان الهدف من ورائها الوصول إلى تحقيق 3 ملاين منصب عمل، وهذا راجع إلى حالة التشبع وعدم القدرة على مجاراة النمو المحقق في الفئة النشطة.

4.2.2 تقييم البرنامج الخماسي لتوطيد النمو الاقتصادي للفترة (2015-2019) في تخفيض معدل البطالة : يعتبر هذا البرنامج تكملة للبرامج السابقة والتي شرع في تنفيذه مطلع سنة 2015، من خلال تخصيص ميزانية قدرها 262 مليار دولار وفق معدل سنوي قدره 52.4 مليار دولار، بينما بلغت ميزانيتي 2015و2016 على التوالي 4.079,6 مليار دج ثم 1.894,2 مليار دج. وعليه نحاول تقييم هذا البرنامج من خلال تحليل وضعية البطالة.

الجدول (4): تطور البطالة في الجزائر خلال الفترة (2015-2019)

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019
عدد العاطلين عن العمل (مليون عاطل)	1.338	1.272	1.440	1.462	1.449
معدل البطالة %	11.2	10.5	11.7	11.7	11.4

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على:
-بنك الجزائر، **التقرير السنوي للتطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**،2017، ص 143
-البنك الدولي، **البيانات المفتوحة حول البطالة في الجزائر** ،2020

الملاحظ من الجدول أعلاه تسجيل ارتفاع في معدلات البطالة خصوصاً في السنتين 2017 و2018 مقارنة بسنة 2016 التي عرفت بعض التحفيزات الضريبية والإدارية لإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لكن عرفت نوع من التجميد مستقبلاً وهذا راجع للسياسة التقشفية المتبعة من طرف الدولة مع نهاية 2016 نتيجة لتدهور مداخيل أسعار النفط وتراجع أسعاره منتصف 2014سنة في حدود 47% و55 %سنتي 2015و2016. (ريم و فتحي، 2022، صفحة 143)

إن استمرار أسعار المحروقات في الانخفاض خلال السنوات اللاحقة (2017-2019)، أدى إلى انخفاض عائدات الدولة المحلية والخارجية وبالتالي إن تنفيذ هذا البرنامج أصبح من المستحيلات لأنه جاء في ظروف مالية جد صعبة خصوصاً بعد ارتفاع العجز الموازني بـ 2.341,4 مليار دج سنة 2016 ، مما تطلب تجميد كل العمليات التي لم تنطلق ، وغلق كافة صناديق التخصيص التي وجدت قصد تسيير وتأطير مشاريع الاستثمارات العمومية ، وذلك في سياق سياسات ترشيد الانفاق العمومي التي عملت على تخفيض نسبة العجز إلى 1.284,8 مليار دج، مع اللجوء إلى الموارد المالية الخاصة بالجباية البترولية المودعة لدى صندوق ضبط الموارد الذي نفذ (أفلس) بالفعل مع سنتي 2018و2019 بعد أن كانت 25% منه توجه للتقليل من حجم المديونية الداخلية والخارجية و 24% توجه لتغطية العجز في الميزانية و45% يبقى كرصيد في الصندوق .

5.2.2 تقييم برنامج النموذج الجديد للنمو الاقتصادي (2016-2030): تمت المصادقة على هذا النموذج من طرف الحكومة بتاريخ 26 جويلية 2016، وذلك في ظل الأزمة الاقتصادية التي تمر بها البلاد، ويعتبر هذا النموذج برنامج تنموي يحتوي على جملة من الإصلاحات والتدابير الاستعجالية قصد معالجة الاختلالات الاقتصادية (العجز الموازني)، وكيفية تكييف سياسات التشغيل بما يتماشى مع هذا النموذج بهدف خلق الثروة ومناصب الشغل وتنويع الاقتصاد الوطني ، وذلك من خلال تعزيز الإيرادات بهدف تحقيق تغطية النفقات التشغيلية، وزيادة الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات نسبة 6.5% سنوياً خلال الفترة (2020-2030) ورفع الدخل الفردي بمرتين، مع مضاعفة نصيب الصناعات المصنعة في القيمة المضافة بنسبة 10% من الناتج الداخلي الخام وذلك من خلال التركيز على الانتقال الطاقوي وتنويع الصادرات بما يضمن الأمن الغذائي. (بن محمد، 2020، صفحة 58)

وتتمثل مراحل هذا المسعى في:

- **مرحلة الإقلاع (2016-2019):** تتمحور حول بعث هذه السياسة التنموية الجديدة وستتميز بنمو تدريجي للقيم المضافة لمختلف القطاعات باتجاه المستويات المستهدفة.
- **مرحلة الانتقال (2020-2025):** هي مرحلة انتقالية هدفها تدارك الاقتصاد الوطني.
- **مرحلة الاستقرار: (2026-2030):** هذه المرحلة يكون في آخرها الاقتصاد قد استنفذ قدراته الاستدراكية وتتمكن عندها مختلف متغيراته من الالتقاء عند نقطة التوازن.

وفي هذا الصدد، فإن هذا النموذج قد حصر سياسة تخفيض معدلات البطالة (سياسة التشغيل) في خلق نموذج صناعي جديد يعتمد على التخصص، بعيداً عن سياسة التحفيزات ذات الجدوى الاقتصادية السلبية من خلال تشجيع المؤسسات الناشئة وتسهيل الإجراءات الإدارية لإنشاء تلك المؤسسات، خاصة في مجال المناولة الصناعية مع ضرورة تكوين اليد العاملة في قطاع الإنتاج. ونحاول الوقوف على نتائج هذا البرنامج خلال الفترة (2016-2021) التي تضم في الغالب مرحلتي الإقلاع والانتقال وذلك من خلال عرض سياسة التشغيل ومستوى البطالة خلال تلك الفترة ومقارنتها بالأهداف المرجوة التي كانت تسعى الحكومة لتحقيقها، والتي نستعرضها وفق الشكل الموالي:

الشكل (01): وضعية البطالة خلال الفترة (2019-2021)

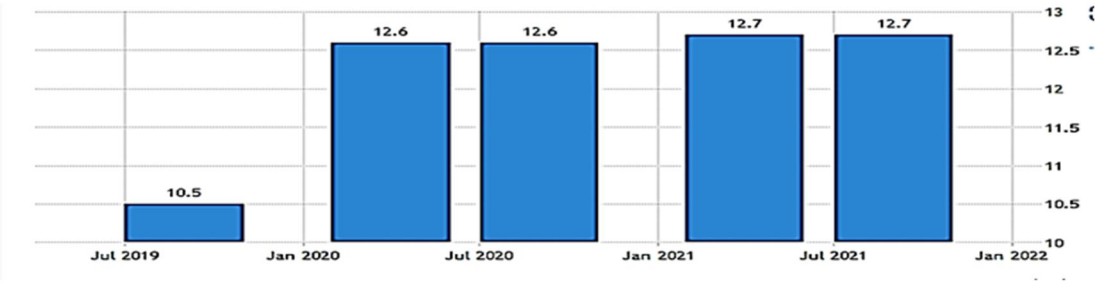

Source: Trading economics**,unemployment rate**, algeria,2022.

من الشكل أعلاه نلاحظ ارتفاع متزايد لمعدل البطالة خلال سنة 2021 مقارنة بسنة 2019، حيث بلغ عدد العاطلين عن العمل 1.449.000 عاطل مقارنة بسنة 2016 بـ 1.272.000 عاطل والتي كانت متزامنة مع "مرحلة الانطلاق" في هذا النموذج لبعث البرامج التنموية الجديدة، ، وهذا يمكن تفسيره بالاضطرابات السياسية والأمنية التي مرت بها الدولة والتي أدت إلى انخفاض حاد في النشاط الاقتصادي والتشغيل من جهة ، ومن جهة أخرى سياسة تقليص الواردات (الانفاق العام) لإصلاح الموازنة العامة وتجميد التوظيف في القطاع العام في الكثير من القطاعات، بالإضافة إلى إقرار عدم زيادة الأجور خلال السنوات الثلاثة القادمة، بسبب نفاذ الموارد المالية حيث حقق الميزان التجاري وميزان المدفوعات عجزاً خلال السنوات 2014 ،2015 2016 و2017 ما نتج عنها اللجوء إلى آليات التمويل غير التقليدي في 2018 الذي كانت له عدة أضرار على مستوى الاقتصاد ككل نذكر منها ارتفاع الأسعار ومعدلات التضخم وانخفاض سعر الدينار مقارنة بالعملات الأخرى .

أما مرحلة الانتقال (2020-2021.....) فحاوت الحكومة فيها اتخاذ عدة إجراءات والتي كانت أهمها تدارك الاقتصاد الوطني من خلال إعادة ضبط السياسات الاقتصادية بهدف تصحيح الاختلالات الاقتصادية الكلية للفترة السابقة، مع ضمان الحماية والدعم للفئات الأشد ضعفاً وأهمها الدعم الاجتماعي وسياسة التشغيل، و قد كان لجائحة كوفيد -19 تأثيراً قوياً على الجزائر وعلى سائر دول العالم وخصوصاً الدول النامية، مع التراجع المتزامن في انتاج وأسعار النفط. ونحاول فيما يلي تحليل هذه الفترة بالاعتماد على بعض المؤشرات المهمة.

الجدول (05): تطور بعض المؤشرات الاقتصادية للفترة (2020-2021)

البيان	2020	النسبة	2021	النسبة
الناتج الداخلي الخام (مليار دج)	18.384	4.9	السداسي الأول: 9.564,7	/
عدد العاطلين عن العمل (مليون عاطل)	1.449	12.6	1.462	12.7
معدل التضخم	/	3.52	السداسي الأول:	5.37
ميزان المدفوعات (مليار دولار)	16.37-	/	السداسي الأول: -4.34	/
الدين الخارجي (مليار دولار)	3,47	/	السداسي الأول: 3.19	/

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على: **التقرير السنوي لبنك الجزائر حول التطور الاقتصادي،2021**، ص ص 15-29

من الجدول أعلاه نلاحظ ارتفاع في عدد العاطلين عن العمل من 1.449 مليون عاطل سنة 2020 إلى 1.462 مليون عاطل سنة 2021، وهذا راجع لانخفاض الناتج الداخلي الخام من 18.384 مليار دج إلى 9.565 مليار دج عاكساً بذلك الوضعية الصعبة، و قد كشفت الجائحة من جديد عن مواطن هشاشة الاقتصاد الجزائري في بلوغ أهداف هذا النموذج نتيجة الاختلالات الاقتصادية الكلية والتي ضيقت هامش المناورة لأصحاب القرار، هذه الأخيرة التي انتهجت سياسة مالية توسعية أدت بها إلى اتساع العجز في المالية العامة ، وارتفاع في الدين الحكومي و التراجع في احتياطي النقد الأجنبي إلى 48.2 مليار دولار أمريكي في نهاية 2020 بعدما كان 62.8 مليار دولار في 2019 رغم سياسة تقليص الاستيراد ،والارتفاع في معدلات التضخم من 3.52% إلى 5.37 % عاكساً بذلك ارتفاع الأسعار خاصة بعد زيادة الضرائب والرسوم .

رغم ذلك ومع نهاية 2021 تحاول الحكومة تصحيح هذا النموذج الجديد بشكل تدريجي ومستمر خصوصاً بعد الانتعاش الاقتصادي مع بداية 2021، جراء تداعيات الحرب الروسية - الأوكرانية على أسعار الغاز والنفط الذي وصل إلى مستوى 115 دولار للبرميل الواحد، وتتمثل هذه التصحيحات في ترشيد النفقات مع إعطاء الأولوية للفئات الاجتماعية الأقل ضعفاً على مدار السنوات اللاحقة وتقليص القيود المفروضة على الاستثمار الأجنبي ، وتنويع مصادر تمويل الميزانية وتجنب التمويل النقدي لعجز الميزانية الذي رفع التضخم للسداسي الأول من سنة 2021 إلى 5.37% ، كل هذا أدى إلى انخفاض عجز ميزان المدفوعات إلى حدود 4.34 مليار دولار والدين الخارجي إلى 3.19 مليار دولار، حسب النشرة الإحصائية للسداسي الأول لبنك الجزائر.

أما الإصلاحات المقترحة في إطار ترقية التشغيل ومكافحة البطالة حسب الرؤية المستقبلية لمخطط عمل الحكومة، وهي تشجيع الاستثمار في القطاع الخاص من خلال تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتبسيط إجراءات تأسيسها وتمويلها بتخصيص 20% من الطلبيات العمومية لصالحها، خلق القيمة المضافة، تطوير الكفاءات ومواءمة التكوين مع التشغيل وتحسين المنظومة التعليمية الوطنية.

كما تم استحداث مع بداية 2022 مشروع منحة للبطالة التي تُمنح لطالبي الشغل المبتدئين المسجلين لدى مصالح الوكالة الوطنية للتشغيل و الذين تتراوح أعمارهم ما بين 19 و40 سنة، وتأمين هذا الدخل يضمن تغطية حد أدنى من احتياجاتهم خلال بحثهم عن فرص شغل والتقليل من التفاوت الاجتماعي، بعد ارتفاع معدل البطالة لسنة 2021 إلى 12.7%، بحيث تم تخصيص بموجب قانون المالية لسنة 2022 حساب خاص تحت رقم 44-13 وعنوانه المساهمة في جهاز منحة البطالة بمبلغ 79.168 مليار دج تضاف لميزانية العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي.

يمكن القول أن هذا المشروع يمكن أن يكون مقبولاً في ظروف مالية مريحة لما له من آثار إيجابية، لكن في الظروف الصعبة التي تعيشها الحكومة جراء التقلبات في أسعار النفط، تكون غير منطقية وغير مشجعة لطالبي العمل، حيث كان من المفروض استحداث استثمارات ومشاريع دافعة للاستثمار وخلق مناصب شغل دائمة ولو كانت فردية بدل تلك المنح.

3. التقدير القياسي لأثر البرامج التنموية على البطالة في الجزائر (1990-2021)

للإجابة على الإشكالية المطروحة والمتمثلة في تحديد أثر البرامج التنموية التي تتبناها الحكومة الجزائرية على معدل البطالة استعنا بدراسة قياسية كان الهدف الأساسي منها قياس العلاقة التي تربط بين هذه البرامج ومعدل البطالة، وقد قمنا بالاعتماد على المنهج القياسي من خلال استخدام النموذج الشعاعي لتصحيح الأخطاء (VECM).

1.3 تقديم النموذج ودراسة استقرارية السلاسل الزمنية

1.1.3 تقديم نموذج الدراسة : بعد الاطلاع على مختلف الدراسات السابقة والنظريات الاقتصادية، فإن اختيارنا لمتغيرات الدراسة جاء كالتالي:

- **معدل البطالة:** قمنا باختيار هذا المتغير الأساسي ليُعبر عن ظاهرة البطالة ونرمز له بالرمز (Tch).
- **النفقات العامة:** لقد قمنا باختيار هذا المتغير كممثل عن البرامج الحكومية ونرمز له بالرمز (Dep).
- **الناتج المحلي الإجمالي:** هذا المتغير يُعتبر أحسن معبر عن مدى نجاح البرامج التنموية ونرمز له بالرمز (PIB).
- **معدل التضخم:** لقد تم اختياره ليكون متغيراً مساعداً في نموذج الدراسة ونرمز له بالرمز (Tinf).

حيث يمثل معدل البطالة المتغير التابع أما باقي المتغيرات فهي تمثل المتغيرات المستقلة، وقد أسسنا الدراسة بالاعتماد على بيانات سنوية في شكل سلاسل زمنية تحتوي على 32 مشاهدة تحصلنا عليها من مصادر رسمية مختلفة. وعليه يمكن صياغة هذا النموذج وفق الصيغة الرياضية العامة التالية: $Tch=f(Dep,PIB,Tinf)$

ونظراً لعدم تجانس وحدة بيانات السلاسل الزمنية فإننا سنتعامل مع اللوغاريتم العشري لهذه السلاسل، وعليه سيأخذ النموذج الصيغة الخطية التالية: $LTch=\beta_0+\beta_1 LDep+\beta_2 LPIB+\beta_3 LTinf+e$

وتمثل e: سلسلة البواقي أما $\beta_0,\beta_1,\beta_2,\beta_3$ فهي تمثل معالم النموذج.

2.1.3 دراسة استقرارية السلاسل الزمنية : إن اختبار سكون السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة يتطلب اجراء اختبار جذر الوحدة (unit root test)، ولتحقيق ذلك قمنا بالاعتماد على اختبار ديكي – فولر الموسع (ADF) الذي تظهر نتائجه من خلال الجدول الموالي:

الجدول (06): نتائج اختبار ديكي فولر الموسع

		السلسلة الأصلية		الفرق الأول	
المتغير	درجة التأخر	النموذج	T المحسوبة	T الجدولية	T المحسوبة	T الجدولية
LTch	1	6	2.21	3.61	3.87	3.62
		5	0.36	2.99	3.59	2.99
		4	1.30	1.95	3.37	1.95
LTinf	1	6	2.46	3.61	7.21	3.62
		5	2.15	2.99	7.33	2.99
		4	1.46	1.95	7.38	1.95
LDep	1	6	4.54	3.61	4.16	3.62
		5	2.93	2.99	3.94	2.99
		4	4.29	1.95	2.75	1.95
		6	3.38	3.61	4.70	3.62
		5	3.72	2.99	4.33	2.99

LPIB	1	4	6.13	1.95	2.67	1.95

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي (Eviews8)

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن القيم المحسوبة هي أقل من القيم الحرجة لجميع النماذج وهذا عند مستوى معنوية 5% وبالتالي نقبل فرضية العدم أي أن جميع السلاسل هي غير مستقرة في الأصل، لكن عند إجراء سلسلة الفرق الأول وجدنا أن القيم المحسوبة هي أكبر من القيم الحرجة لجميع النماذج وهذا عند مستوى معنوية 5% وعليه نفرض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة القائلة باستقرار كل المتغيرات عند الفرق الأول.

2.3 اختبار السببية لغرانجر والتكامل المشترك لجوهانسن

1.2.3 اختبار السببية لغرانجر (Granger) : تهدف اختبارات السببية لغرانجر إلى تفسير العلاقة بين متغيرين، وبعد ادخال البيانات في برنامج Eviews8 وبعد تطبيق اختبار السببية لغرانجر تحصلنا على النتائج الملخصة في الجدول الموالي:

الجدول 07: نتائج اختبار السببية لغرانجر (Granger)

الفرضية الصفرية (H_0)	قيمة إحصائية فيشر (F-s)	القيمة الاحتمالية (prob)	الملاحظة
LDep لا يسبب LTch	3.35635	0.0477	وجود علاقة سببية في اتجاهين بين النفقات العامة ومعدل البطالة
LTch لا يسبب LDep	5.82053	0.0112	
LPIB لا يسبب LTch	3.22868	0.0135	وجود علاقة سببية واحدة من الناتج المحلي الإجمالي اتجاه معدل البطالة
LTch لا يسبب LPIB	0.32543	0.7264	
LTinf لا يسبب LTch	2.23788	0.1355	عدم وجود علاقة سببية في الاتجاهين بن معدل التضخم ومعدل البطالة
LTch لا يسبب LTinf	0.44428	0.6481	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي ***(Eviews8)***

لقد سجلنا من خلال الجدول أعلاه مجموعة من الملاحظات نلخصها في النقاط التالية:

-العلاقة السببية بين معدل البطالة والنفقات العامة : بالنسبة للاتجاه الأول للعلاقة أي تأثير النفقات العامة على معدل البطالة نلاحظ أن القيمة الاحتمالية المرفقة بالإحصائية تساوي 0.0477 وهي أقل من مستوى المعنوية (5%) وعليه نرفض فرضية العدم ما يعني التغير في النفقات العامة يسبب التغير في معدل البطالة، أما بالنسبة للاتجاه الثاني للعلاقة أي تأثير معدل البطالة على النفقات فنلاحظ أيضاً أن الاحتمالية المرفقة بالإحصائية قد سجلت قيمة 0.0112 وهي أقل من مستوى المعنوية (5%) وعليه نرفض فرضية العدم أي أن التغير في معدل البطالة يسبب هو الآخر التغير في النفقات العامةو كنتيجة نقول أن هناك علاقة سببية في الاتجاهين بين معدل البطالة والنفقات العامة.

-العلاقة السببية بين معدل البطالة والناتج المحلي الإجمالي: لقد لاحظنا من خلال الجدول السابق أن التغير في الناتج المحلي الإجمالي يسبب التغير في معدل البطالة حيث أن القيمة الاحتمالية تساوي 0.0135 وهي أقل من مستوى المعنوية (5%) بينما التغير في معدل البطالة لا يسبب التغير في الناتج المحلي الإجمالي حيث سجلت الاحتمالية المرفقة قيمة 0.07264 وهي أكبر من مستوى المعنوية (5%)، وكنتيجة نقول أن هناك علاقة سببية في اتجاه واحد بين معدل البطالة والناتج المحلي الإجمالي.

-العلاقة السببية بين معدل البطالة ومعدل التضخم: لقد لاحظنا من خلال الجدول السابق أن التغير في معدل التضخم لا يسبب التغير في معدل البطالة حيث أن القيمة الاحتمالية تساوي 0.1355. وهي أكبر من مستوى المعنوية (5%)، أما التغير في معدل البطالة فهو أيضاً لا يسبب التغير في معدل التضخم حيث سجلت الاحتمالية المرفقة قيمة 0.6481 وهي أكبر من مستوى المعنوية (5%)، وكنتيجة نقول أنه لا توجد علاقة سببية في الاتجاهين بين معدل البطالة ومعدل التضخم.

2.2.3 اختبار التكامل المشترك لـ(Johansen-Juselius) : على ضوء دراسة الاستقرارية المدرجة في النموذج تبين لنا أن كل متغيرات الدراسة متكاملة من الدرجة الأولى (1) ومن ثم يظهر خطر التكامل المشترك، وسنستخدم لاكتشاف ذلك اختبار "جوهانسن"، وقبل القيام بهذا الاختبار الأخير سنقوم بتحديد فترات الإبطاء (P) التي يتضمنها النموذج كما هو موضح في الجدول الموالي :

الجدول 08: تحديد عدد درجات التأخر في النموذج VAR

درجات التأخر	0	1	2	3	4
مؤشر Akaike	1.35-	5.49-	5.44-	5.20-	5.74-
مؤشر Schwarz	0.90-	4.10-	4.59-	3.42-	3.51-
مؤشر Hannan- Quinn- criterion	1.25-	5.13-	5.28-	4.78-	5.21-

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي (Eviews8)

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن (P=4) هي تُعطي أدنى قيمة لمؤشر (Akaike) و(P=2) هي التي تُعطي أدنى قيمة لمؤشر (Schwarz)، وعلى هذا الأساس نقوم بالتحكيم بين القيمتين على أساس مؤشر (***Hannan- Quinn- criterion***) الذي يوافق (P=2) كأدنى قيمة له، ومنه عدد فترات الإبطاء تقدر بـ (P=2). وبعد القيام باختبار جوهانسن للتكامل المشترك بدرجة تأخير اثنان حسب المسار VAR(P) تحصلنا على النتائج الملخصة في الجدول الموالي:

الجدول 09: نتائج اختبار التكامل المشترك بطريقة (*Johansen-Juselius*)

	Test (Trace)			*Test (maximum Eigen value)*		
فرضية العدم	***Eigen value***	***Trace statistic***	***Critical value at 5%***	***Eigen value***	***Max-eigen statistic***	***Critical value at 5%***
H_0: r=0	0.92350	98.84124	47.85613	0.92350	56.55255	**27.58434**
H_0: r=1	0.63344	42.28869	29.79707	0.63344	22.07908	**21.13162**
H_0: r=2	0.41589	20.20961	15.49471	0.41589	11.82892	**14.26460**
H_0: r=3	0.31678	8.38068	3.84146	0.31678	8.38068	**3.84146**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي (Eviews8)

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن إحصائية الأثر ترفض فرضية العدم القائلة بعدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج وهذا عند مستوى (5%)، وتم قبول الفرضية البديلة في المقابل التي تفيد بوجود أربع علاقات تكامل مشترك ما يعني وجود توليفة خطية بين المتغيرات محل الدراسة، وتؤكد هذه النتيجة على وجود علاقة توازنيه طويلة الأجل بين هذه المتغيرات وعليه ينبغي أن تحظى هذه الأخيرة بتمثيل نموذج أشعة تصحيح الخطأ الموجه (VECM) الذي يدرس اتجاه العلاقة بين المتغيرات في المديين القريب والبعيد.

3.3 تقدير النموذج الشعاعي لتصحيح الخطأ (VECM) واختبار صلاحية النموذج:

1.3.3 تقدير النموذج الشعاعي لتصحيح الخطأ(VECM) :إن تقدير نموذج شعاع تصحيح الخطأ لمتغيرات الدراسة بطريقة المعقولية العظمى لجوهانسن مع وجود علاقتين للتكامل المشترك أعطى النتائج الموضحة في العناصر القادمة.

☒ **تقدير معادلة التكامل المشترك في الأجل الطويل:** باستعمال برنامج (Eviews8) قمنا بتقدير معادلة التكامل المشترك في الأجل الطويل وقد تحصلنا على النتائج الملخصة في المعادلة التالية:

$$\boldsymbol{LTch = 9.10 - 0.406LDep - 0.27LPIB - 0.179LTinf}$$
t student) **(1.59)** **(2.61)** **(8.95)**

انطلاقاً من المعادلة أعلاه نلاحظ أن نتائج تقدير معادلة التكامل المشترك في الأجل الطويل مقبولة من الناحية الاقتصادية فجميع المتغيرات المفسرة لمعدل البطالة أخذت الإشارة السالبة ما يعني وجود علاقة عكسية بين معدل البطالة وكل من النفقات العامة، الناتج المحلي الإجمالي ومعدل التضخم وهذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية. أما من الناحية الإحصائية فنلاحظ أيضاً معنوية المتغيرات المفسرة للبطالة فالقيم الإحصائية لستيودنت جاءت أكبر من القيمة المجدولة (T_t=2.042) وهذا عند مستوى معنوية (5%)، وقد سجلنا على العموم الملاحظات التالية:

- وجود أثر سلبي وغير معنوي للإنفاق الحكومي على معدلات البطالة في الجزائر وهذا ما يعكس عدم فعالية السياسة المالية التي تم اعتمادها من قبل الحكومة في تحقيق الأهداف المرجوة، فإذا عاينا هيكل الاقتصاد الجزائري وجدنا أنه يعاني من خلل هيكلي، فزيادة الطلب من خلال السياسة المالية التوسعية مثلاً لم تقابله زيادة في الإنتاج بل إن امتصاص هذا الطلب تم على حساب القطاع الخارجي (زيادة الواردات)؛
- وجود أثر إيجابي معنوي لكن ضعيف لمتغير الناتج المحلي الإجمالي على معدلات البطالة في الجزائر في الأجل الطويل وهذا ما يعكس حقيقة تكوين هذا الناتج، فقطاع المحروقات هو الذي يسيطر على هيكل الاقتصاد الجزائري وهو يمثل في المتوسط ما نسبته (40%) من الناتج المحلي الإجمالي، وفي المقابل هو مسؤول عن توفير أقل من (5%) من مناصب العمل المستحدثة في الاقتصاد، فهذا القطاع يتميز بكثافةر أس المال مقارنة بالعمل.

☒ **تقدير معادلة التكامل المشترك في الأجل القصير:** لقد جاءت العلاقة التوازنية في الأجل القصير كما يلي:

$$\boldsymbol{DLTch = -0.499[LTch(-1) + 0.394LDep(-1) + 0.275LPIB(-1) + 0.180LTinf(-1) - 8.49)]}$$
(-2.65) **(2.61)** **(8.95)**

$$\boldsymbol{+ 0.408DLTch(-1) - 0.679DLTch(-2) - 0.401DLDep(-1) + 0.428DLDep(-2)}$$
(2.67) **(2.63)** **(-2.73)** **(-1.78)**

$$\boldsymbol{-0.116DLPIB(-1) + 0.195DLPIB(-2) + 0.067DLTinf(-1) + 0.029DLTinf(-2) + 0.12}$$
(-2.37) **(-0.67)** **(-1.54)** **(0.84)** **(2.08)**

Adj R^2 = 0.61 **N= 32** **F_C = 3.42 R^2 = 0.63**

يتضح من خلال المعادلة أعلاه أن قيمة معامل تصحيح الخطأ الذي يعكس قوة الإرجاع نحو التوازن تقدر بـ (-0.449) ما يعني أن سرعة تعديل الاختلال هي (44.9%) سنوياً، كما جاء هذا المعامل سالباً ومعنوياً حيث أن الإحصائية المحسوبة لستيودنت بالقيمة المطلقة تساوي (2.65) وهي أكبر من القيمة الجدولية (2.06)، ويعتبر هذا مؤشراً جيداً إذ أنه يؤكد على معنوية العلاقة طويلة الأجل وباقي المتغيرات المفسرة. هذا ويشير اختبار فيشر إلى أن النموذج ككل له معنوية إحصائية، كما يدل معامل التحديد المعدل على أن النموذج له قدرة تفسيرية حسنة، فالتقلبات في معدل البطالة مفسرة بنسبة 61 % بقيمه السابقة وبقيم المتغيرات المستقلة.

في هذا النموذج يعرف معدل البطالة بدلالة التأخر لسنتين في معدل البطالة وفي باقي المتغيرات المستقلة، حيث يرتبط معدل البطالة في السنة(t) ارتباطاً طردياً مع معدل البطالة في السنة (t-1) ويعتبر هذا منطقي ومقبول من الناحية الاقتصادية، فعدد البطالين في السنة (t) يساوي مخزون السنة السابقة (t-1) مضافاً إليه داخلي سوق العمل الجدد خلال السنة الحالية (t) ، من جهة أخرى يرتبط معدل البطالة في السنة (t) ارتباطاً عكسياً مع معدل البطالة في السنة (t-2) أي أن معدل البطالة في السنة الحالية لا ينخفض إلا بعد مرور سنتين عليه، ما يعني أن البطالة في الجزائر هي بطالة طويلة الأمد هيكلية وليست احتكاكية.

يرتبط معدل البطالة في السنة (t) ارتباطاً عكسياً مع النفقات العامة في السنة (t-1) وطردياً مع النفقات العامة في السنة(t-2) ، هذا يعني أن ارتفاع النفقات العامة في السنة الحالية سيعمل على تخفيض معدل البطالة في السنة الموالية وبعد مرور سنتين سيأخذ معدل البطالة في الارتفاع من جديد وهذا ما يعكس عدم فعالية السياسة المالية التوسعية للحكومة، فهذه السياسة تبرز فعاليتها على المدى القصير فقط ونفسر هذا بهشاشة المناصب التي تم استحداثها في هذا الإطار.

يرتبط معدل البطالة في السنة (t) ارتباطاً عكسياً مع الناتج المحلي الإجمالي في السنة (t-1) وطردياً معه في السنة (t-2)هذا يعني أن ارتفاع الناتج المحلي الاجمالي في السنة الحالية سيعمل على تخفيض معدل البطالة في السنة الموالية وبعد مرور سنتين سيأخذ معدل البطالة في الارتفاع من جديد وهذا ما يعكس أيضاً عدم فعالية السياسة المالية التوسعية على المدى الطويل.

يرتبط معدل البطالة في السنة (t) ارتباطاً طردياً مع معدل التضخم في السنتين السابقتين (t-1)، (t-2) وهو ما يتنافى مع مدلول النظرية الاقتصادية، فالتأثير العكسي للتضخم على معدل البطالة لا يظهر على المدى القريب، وهو ما يجسد حالة الركود التضخمي الناتجة عن ضعف القطاع الإنتاجي والمشاكل الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد الوطني.

2.3.3 اختبار صلاحية النموذج القياسي: نقوم باختبار صلاحية النموذج من خلال تحديد التوزيع الاحتمالي للبواقي اختبار الارتباط الذاتي للبواقي، اختبار عدم ثبات التباين، اختبار الجذور المقلوبة، بالإضافة إلى اختبار معنوية المعالم.

- **اختبار التوزيع الاحتمالي للبواقي:** كانت نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لـ (Jarque-Bera) كما يلي:

الجدول 10: اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي Jarque-Bera

VEC Residual Normality Tests
Orthogonalization: Cholesky (Lutkepohl)
Null Hypothesis: residuals are multivariate normal
Date: 16/06/22 Time: 19:02
Sample: 1990 2021
Included observations: 29

Component	Jarque-Bera	df	Prob.
1	2.966357	2	0.2269
2	0.247162	2	0.8838
3	0.580638	2	0.7480
4	3.815798	2	0.1484
Joint	7.609954	8	0.4725

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الاحصائي (Eviews8)

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن القيمة الاحتمالية لإحصائية (Jarque-Bera) تساوي 0.22 في المعادلة الأولى 0.88 في المعادلة الثانية، 0.74 في المعادلة الثالثة و0.14 في المعادلة الرابعة وهي في الحالات الأربعة أكبر من 0.05، وعليه لا نستطيع رفض الفرضية الصفرية ومنه نقبل فرضية التوزيع الطبيعي لسلسلة البواقي.

- **اختبار الارتباط الذاتي للبواقي:** بعد تحليل دوال الارتباط الجزئي والكلي جاءت النتائج كما هي موضحة في الشكل رقم 2، حيث نلاحظ أن كل قيم دالة الارتباط الذاتي موجودة داخل مجال الثقة، كما أن إحصائية (Ljung-

Box) المحسوبة (Q-stat) أقل من القيمة الجدولية عند التأخير (P=2)، ومنه فإن البواقي تشكل شوشرة بيضاء أي أنها مستقرة وغير مرتبطة ذاتيا.

الشكل رقم 02: دالة الارتباط الكلي والجزئي لبواقي معادلة البطالة

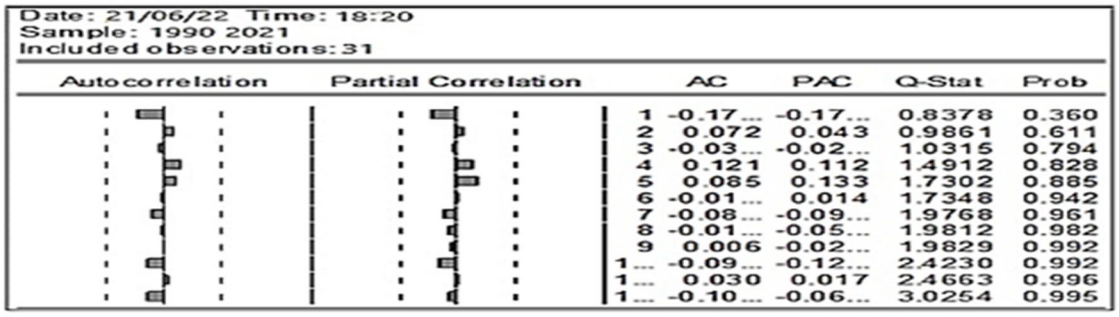

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الاحصائي (Eviews8)

- **اختبار عدم ثبات التباين:** لقد قمنا باختبار عدم تجانس التباين من خلال (*Heteroskedasticity test*) وكانت النتائج كما يلي:

الجدول رقم 11: اختبار عدم تجانس التباين (Heteroskedasticity)

VEC Residual Heteroskedasticity Tests: No Cross Terms (only levels and squares)
Date: 22/06/22 Time: 19:17
Sample: 1990 2021
Included observations: 29

Joint test:

Chi-sq	df	Prob.
172.5707	180	0.6413

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الاحصائي (Eviews8)

نلاحظ من الجدول أعلاه أن احتمالية (Chi-sq) تساوي 0.64 وهي أكبر من مستوى المعنوية (5%)، وعليه نقبل الفرض الصفري الذي ينص على أن سلسلة البواقي لها تباين متجانس ما يعني أن النموذج لا يعاني من مشكلة عدم التجانس.

- **اختبار معنوية المعالم:** لقد قمنا باختبار معنوية المعالم من خلال اختبار (Wald) وقد تحصلنا على النتائج الموضحة في الجداول الموالية:

الجدول رقم 12: اختبار (Wald) **لمعلمة الناتج المحلي الاجمالي**

Wald Test:
System: Untitled

Test Statistic	Value	df	Probability
Chi-square	16.456298	1	0.0494

Null Hypothesis: C(6) = C(7)
Null Hypothesis Summary:

Normalized Restriction (= 0)	Value	Std. Err.
C(6) - C(7)	0.312197	0.462172

الجدول رقم 13: اختبار (Wald) **لمعلمة معدل التضخم**

Wald Test:
System: Untitled

Test Statistic	Value	df	Probability
Chi-square	15.477039	1	0.0342

Null Hypothesis: C(8) = C(9)
Null Hypothesis Summary:

Normalized Restriction (= 0)	Value	Std. Err.
C(8) - C(9)	0.038237	0.031462

الجدول رقم 14: اختبار (Wald) **لمعلمة النفقات العامة**

Wald Test:
System: Untitled

Test Statistic	Value	df	Probability
Chi-square	21.012196	1	0.0121

Null Hypothesis: C(4) = C(5)
Null Hypothesis Summary:

Normalized Restriction (= 0)	Value	Std. Err.
C(4) - C(5)	0.026962	0.244139

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الاحصائي (*Eviews8*)

نلاحظ من خلال الجداول أعلاه أن القيمة الاحتمالية لـ (*Chi-sq*) لجميع المعلمات هي أقل من (5%)، وعليه نرفض الفرضية الصفرية ما يعني أن جميع معلمات النفقات العامة، الناتج المحلي الإجمالي ومعدل التضخم لا يمكن أن تنعدم في معادلة معدل البطالة وهي معنوية في المدى القريب.

4. خلاصة:

حاولت هذه الدراسة الوقوف على مدى تأثير البرنامج التنموية التي تم اعتمادها في الجزائر خلال الفترة (1990-2021) على التخفيف من حدة البطالة، وعلى الرغم من تحسنها في السنوات السابقة مقارنة بسنوات التسعينات، إلا أن هذا لا يعني أبداً بأن هذه البرامج في هذه الفترة استطاعت الوصول إلى فعاليتها القصوى مثلما كان متوقع من حيث مساهمتها في التخفيض من البطالة، والتي كان المنتظر منها تحقيق انطلاقة اقتصادية قوية نظراً للمبالغ المالية الضخمة التي كانت مسطرة لها، ولغياب معيار ثابت يتم من خلاله تقييم هذه البرامج التنموية بشكل جيد، فعند تحليل معطيات سوق العمل في الفترة (1990-2021) لاحظنا أن الانخفاض الذي حدث في حجم العاطلين، راجع إلى خلق مناصب مؤقتة داخل الاقتصاد ناتجة عن مشاريع مؤقتة وهذا بالفعل ما أدى إلى ارتفاعها مجدداً، بالرغم من الانتعاش الاقتصادي الذي عرفته الجزائر من خلال تلك البرامج جراء السياسة التوسعية في الانفاق العام وبالأخص قطاعي الخدمات والأشغال العمومية . لكن تنفيذ هذه البرامج كان معتمداً على الإيرادات النفطية التي عرفت انخفاضا حادا ابتداء من سنة 2014، وافتقاره للتنوع الاقتصادي والتسيير الغير منطقي للموارد المالية وتوجيهها للقطاعات غير المنتجة مما أحدث بعض الاختلالات بين القطاعات الاقتصادية، كما أدى إلى توقف بعض المشاريع المبرمجة وأفقد الدولة تكوين قاعدة صناعية داخلية متينة.

1.4 النتائج:

توصلت هذه الدراسة إلى نتائج مختلفة نوجزها على النحو التالي:

- أظهرت هذه البرامج التنموية القدرة على خلق مناصب عمل ومن ثم المساهمة في التخفيض من البطالة، لكن نجاح هذه البرامج مرهون بالكيفية التي يتم بها تنفيذها.

- لم تصل البرامج التنموية (1990-2021) المتبعة في الجزائر إلى تحقيق النتائج المرجوة منها، حيث كان يتم في كل فترة قصيرة إجراء تعديلات في هذه السياسة لعل ذلك التعديل يكون حلاً لمشكلة عزوف المستثمرين الخواص المحليين أو الأجانب عن الاستثمار بقوة في الجزائر، وبالأخص في القطاعات ذات القدرة التشغيلية الكبيرة، حيث وجد أن جزء كبير من رؤوس الأموال تتجه نحو الاستثمار في قطاع الخدمات وبالأخص الأنشطة التجارية منه، والتي لن يكون لها الدور التنموي الكبير على الاقتصاد في المستقبل، وهذا ما أدى بالحكومة إلى إعادة رسم سياستها الاستثمارية بتصورات جديدة من خلال بعض الإجراءات والقيود التي فرضتها على الاستثمار والتي يتضمنها كل مرة قانون مالية تكميلي بغية تحسين دور تلك البرامج في الوصول إلى أهدافها.

- هناك ارتباط عضوي بين معدلات البطالة وقطاع المحروقات في الجزائر، حيث ترتفع نسبة البطالة مع انخفاض أسعار البترول والعكس صحيح.

- أثبت الجانب القياسي عدم فعالية السياسة المالية التي تم اعتمادها خلال فترة الدراسة في المديين المتوسط والبعيد، فهذه السياسة هي آنية ظرفية تصلح للمدى القصير فقط، فالتوسع في الانفاق العام مثلاً يؤدي في المدى القريب إلى انخفاض معدلات البطالة إلا أن هذه المعدلات ستعود إلى الارتفاع من جديد بعد فترة من الزمن.

- إن العلاقة بين معدل البطالة والنفقات العامة هي علاقة عكسية تبادلية في الاتجاهين، حيث وجد أن التغير في النفقات العامة يسبب التغير في معدل البطالة، إلا أن هذا التأثير هو ضعيف وغير معنوي كما أن مفعوله يزول في المدى الطويل.

- إن العلاقة بين معدل البطالة والناتج المحلي الإجمالي هي علاقة عكسية تسري في اتجاه واحد، حيث وجد أن التغير في الناتج المحلي الإجمالي يسبب التغير في معدل البطالة إلا أن هذا التأثير كان ضعيفاً وتبدو هذه النتيجة منطقية باعتبار أن قطاع المحروقات الذي تعتبر قدرته على التوظيف محدودة هو المكون الأساسي لإجمالي الناتج في الجزائر.

- أظهرت الدراسة نوع من التناقض في تفسير العلاقة بين معدل البطالة ومعدل التضخم، ففي المدى القصير أثبت اختبار السببية لغرانجر غياب علاقة في الاتجاهين بين هذين المتغيرين وهذا ما لا يتوافق مع نظرية فليبس، أما في المدى الطويل فقد وجد أن التغير في معدل التضخم يسبب التغير في معدل البطالة.

- يُفسر معدل البطالة للسنة الحالية في الجزائر بدلالة التغيرات التي تحدث في معدل البطالة نفسه خلال السنتين السابقتين بالإضافة إلى التغيرات التي تحدُث في كل من النفقات العامة، الناتج المحلي الإجمالي ومعدل التضخم خلال السنة الحالية والسنتين التي تسبقها.

2.4 التوصيات:

بناء على ما قمنا به من دراسة وبحث حول الموضوع نحاول تقديم بعض التوصيات والتي نوجزها في النقاط التالية:

- العمل على تشجيع الاستثمار بنوعيه المحلي والأجنبي باعتبار هذا الأخير هو عمود التنمية الاقتصادية، مع تشجيع الفكر المقاولاتي الذي يعتبر سياسة اقتصادية تنموية تنبني على تأطير نشاطات الأفراد ضمن مؤسسات صغيرة ومتوسطة من شأنها تنويع الاقتصاد وخلق فرص العمل.

- وضع نموذج ملائم لتحقيق النمو الاقتصادي بمشاركة كافة الشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين، والابتعاد عن الحلول الترقيعية التي لا تصب في اتجاه استقرار العمل وديمومته وتعمل على زيادة الانفاق من زاوية اجتماعية.

- ربط سياسة التشغيل (متطلبات سوق العمل) مع مناهج التعليم والتكوين، وإعادة الاعتبار لمختلف الأنشطة الاقتصادية الممارسة في الخفاء (التشغيل غير الرسمي) وإدخالها في السوق الرسمي.

- الرقابة مع تبني الصرامة والجدية في تمويل المشاريع المنتجة والمتابعة الميدانية لها، مع تحسين مناخ الاستثمار بتوفير بيئة الأعمال المناسبة خاصة ما يتعلق بسهولة الإجراءات (القضاء على البيروقراطية الإدارية)، ومراجعة ترتيب الأولويات الاستثمارية والتنموية.

5. الهوامش والإحالات:

1. بن مصطفى ريم، وبن لدغم فتحي،(2022)، **السياسة النقدية وأثرها على معدل البطالة في الجزائر دراسة اقتصادية باستخدام نموذج ARDL خلال الفترة (1980-2018)**، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 13، العدد 01، جامعة الجلفة الجزائر.

2. بيرش احمد، (2014)، **فعالية سياسة التشغيل ودورها في النمو الاقتصادي.** مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 5، العدد 2، جامعة الجلفة، الجزائر.

3. حتحاتي محمد، (2011)، **ترقية التشغيل في الجزائر دراسة الآليات المستحدثة في سوق الشغل**، مجلة دفاتر اقتصادية المجلد 2، العدد 01، جامعة الجلفة، الجزائر.

4. روابح عبد الباقي، (2012)، **البطالة وتدابير الدعم والحماية الاجتماعية في الجزائر**، مجلة العلوم الانسانية، المجلد 23، العدد01، جامعة قسنطينة، الجزائر.

5. سالم عقون، (2010)، **قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة حالة الجزائر**، مذكرة شهادة ماجستير، تخصص علوم التسيير جامعة سطيف، الجزائر.

6. سلمان عبد القادر الطاهر، (2010)، **البطالة والسياسة الرامية إلى التقليص منها دراسة حالة الجزائر**، مذكرة شهادة ماجستير، تخصص الاقتصاد، جامعة دمشق، سوريا.

7. الطاهر شليحي، وزروق بن موفق، (2019)، **توجهات السياسة المالية في الجزائر على ضوء المخططات التنموية خلال الفترة (2010-2014)**، مجلة النور للدراسات الاقتصادية، المجلد 5، العدد 2، المركز الجامعي البيض، الجزائر.

8. عبد الرحمان محمد، (2011)، **البطالة في سوريا ودور الحكومة في معالجتها**، شهادة مذكرة ماجستير، تخصص اقتصاد جامعة دمشق سوريا.

9. محمد علة، وبن سليمان يحي، (2022)،**أثر تقلبات أسعار النفط على التشغيل في الجزائر دراسة تحليلية خلال الفترة (1980-2019)**، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 13، العدد 01، جامعة الجلفة، الجزائر.

10. محمد مسعى،(2012)، **سياسة الانعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو الاقتصادي**، مجلة الباحث، المجلد 10، العدد 10، جامعة ورقلة، الجزائر.

11. هدى بن محمد، (2020)، **عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة من 2001 إلى 2019**، مجلة السياسة والاقتصاد، المجلد 2، العدد 5، جامعة بني سويف، مصر.

12. مجلس الوزراء، (2010)، **تقرير حول برنامج التنمية الخماسي 2010-2014.**

13. بنك الجزائر، (2017)، **التقرير السنوي للتطور الاقتصادي والنقدي للجزائر.**

14. البنك الدولي، (2020)،**البيانات المفتوحة حول البطالة في الجزائر .**

15. بنك الجزائر، (2021)، **التقرير السنوي حول التطور الاقتصادي والنقدي في الجزائر.**

16. *nations unies,.(2002),* ***Rapport national Algérien pour le Sommet Mondial du Développement Durable, Johannesburg.***.

17. la banque mondiale*,(2005**), à la recherche d'un investissement publique de qualité. une revue des dépenses publique, Volume 1.*

18. *Trading economics, (2022),**unemployment rate**, algeria.*